المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

في المنتدى العربي الثاني للتنمية و التشغيل حول دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية

كلمة

روجيه نسناس
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

فندق ريتز- كارلتون
الرياض – المملكة العربية السعوية
24-26 شباط 2014

معالي الوزير عادل بن محمد فقيه، وزير العمل ،

سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية، الأستاذ احمد لقمان ،

سعادة السيد انجر اندرسون نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرة رؤساء وأعضاء الوفود ،

أيها المؤتمرون،

يسعدني ان ألبي دعوتكم الكريمة للمشاركة في المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل، الذي ينعقد في المملكة العربية السعوديةالشقيقة، التي تبادر بقيادة خادم الحرمينالشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلى ايلاء
قضاياالأمانوالإنماءالأولويةالأساس، والتي تؤكد دوما" انها السند لبلدي لبنان.

اسمحوا لي بان اخص معالي الوزير عادل بن محمد فقيه، وزير العمل، بتحية التقدير لجهوده الكبيرة من اجل نجاح هذا المؤتمر الذي ينعقد بالتعاون بين وزارة العمل السعود ية والمنظمة العربية للعمل والبنك الدولي.

واحيي معالي الأستاذ احمد لقمان المدير العام للمنظمة العربية للعمل، الذي يثابر على خدمة هذه المنظمة وقضايا العمل العربي بكل اندفاع وجدارة.

كما احيي سعادة السيد انجر اندرسون نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، إضافةإلى معالي الوزراء ورؤساء الوفود والأعضاء المشاركين.

أيهاالأعزاء

ان البحث في موضوع التوازن أو التلاؤم بين التنمية والحماية الاجتماعية يعني إننا خرجنا من نطاق الاكتفاء بإدارة الواقع، وخرجنا من منطق التصدي للازمات بل في سبيل الدخول في ثقافة التخطيط والتزام التنفيذ بهدف بناء الأسس المتينة للاستقرار الشامل .

فالاستقرار ليس ثمرة الإجراءات الأمنية وحدها بل لا بد من ورشةإنمائية اجتماعية تؤازر العملالأمنيوالإداري، والقضائي والتربوي.

في كل حال، لن افصل في المسالة التي تعالجون بعنوان" نحوحماية اجتماعية وتنمية مستدامة " فانا على ثقة سوف تشبعون هذه المسالة درسا" وبحثا" واستنتاجا" بلأقف معكم عند دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية على هذا الصعيد.

اولا": يندرج لقاؤنا في سياق سلسلة القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجت توصيات المنتدى العربي الأول للتنمية والتشغيل

ثانيا : تتطلب الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. فالحماية والتنمية ليستا مسؤولية مكون واحد من هذه المكونات المذكورة، بل هما ثمرة تعاونها في إطار يجعل من برامج الدولة للتنمية برامج لكل المجتمع بكل فئاته طاعاته ومناطقه.

فالتنمية تستدعي تفعيل قدرات الد ولة والمجتمع في ديناميكية تعاضد وإنتاج على خط يوازن بين القدرات من جهة والحاجات من جهة ثانية

كما تستدعي اعتبارات عدة منها:

أ- التزام الحرص على حسن توظيف الموارد

ب- تشجيع المؤسسات الصغرى والوسطى لأنها الى جانب المؤسسات الكبرى، تشكل عاملا" حيويا" فيردع عجلة التنمية.

ج- حماية البيئة لانالبيئة عامل حياة لا يجوز ان نجعلها عامل موت. فإعادةتأهيل البيئة من التلوث او من التصحر او من الكوارث الطبيعية. هي مكلفة جدا" قياسا"بإجمالي الناتج المحلي.

د-الحماية الاجتماعية باتت تستلزم اعتماد عقداجتماعي حديث يشمل من جهة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي باتجاه يخفف عن الدولة الأعباء، ويشمل من جهة أخرىتطوير برامج التعليم باتجاه يلائم بين حاجات المجتمع وإعداد الكادرات الكفؤة والمدربة. ا ي يتطلع هذا العقد الاجتماعي الحديث الىإخراجالحماية الاجتماعية من كونها قناعا" للبطالة.

ثالثا : الحماية الاجتماعية التي تسعى الى صون كرامةالمواطن بتامين شبكاتالأمان. تشمل ضمانات الصحة والطبابة والتربية وتقاعد المسنين ومكافحة البطالة التي هي عبء وآفة.

وعندما نتحدث عن مكافحة البطالة فمن المفيد ان نشير الى:

أ- التنبه إلى ارتفاع التزايد السكاني

ب - العمل الدؤوب على استيلاد فرص عمل، فالنسبة الأكبر من البطالة هي بين الشباب (أي بين عمر 18 و29 سنة)

ج - رغم الإقرار بتزايد دخول المرأة الى سوق العمل في المجتمعات العربية لا بد من السعي إلى إيجاد الظروف الاجتماعية الملائمة والمحفزة لمشاركة المرأة بصورة فاعلة.

رابعا": تقوم التنمية، كما تعلمون، على عوامل التخطيط والتنفيذ وإيجاد القدرات الحديثة لزيادةالإنتاجوذلك من خلال تحديث التدريب المهني والتقدم التكنولوجي ، وهذا يفترض في الأساس، اعتماد عامل التحفيز والمنافسة.

واقصد بالمنافسةهنا المنافسة الخلاقةوالايجابية.اي المنافسة التي تستدعي تنظيم الأسواق بتعزيزالإنتاجية.

فنزف البطالة لا يداوى بنزف موارد الدولة والمجتمع بلا إنتاجية ولا بفرض الضرائب الإضافية، ولا باللجؤ الى المديونية.
كما ان البطالة والفقر وتعثر الإنتاج تفترس كلها عملية التنمية.

في هذا السياق احرص معكم على التركيز على تطلعات، هي نتيجة خبرتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ونتيجة مشاركاتنا في المؤتمرات الأوروبيةوالأسيوية والدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية:

1) أي مشروع تطويري للواقعالاجتماعي والاقتصادي لا يقيم أهمية للحسابات الطويلة الأمد لن ينجح في تحقيق أهدافه.
من المفيد مثلا" تعميم احتساب صافي إجمالي الناتج المحلي المتعلقإعادةتأهيلالبيئة نتيجة عوامل التلوث او الكوارث الطبيعية.

2) المؤشران اللذان يدلان على إمكانات التطور الاجتماعي هما: البطالةونسبة القوى العاملة من المواطنين في سن العمل (15-64 سنة).

3) ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات المتوافرة للاستهلاك وان لا يقتصر الاعتبار عندالأرقام المتعلقةبالإنتاج. من هنا للدخل الأسري أهمية ملحوظة بدل الاكتفاء بالوقوف على دخل الفرد الواحد وذلك نظرا" لكون مجتمعاتنا تقوم فيالأساس على عامل العائلة والأسرة

4) كما ان فتح الفرص المتساوية للجميع كي يعملوا وينتجوا ويبتكروا هو امر هام في التنمية المستدامة كذلك هو امر هام لتامين نوعية حياة ترضي المواطنين على اختلاف فئاتهم وطبائعهم .
فلا يكفي ان نضع سياسات واستراتيجيات تتعلق بالعمل بل لا بد من التطلع الى نمط الحياة ومستوى الاكتفاء والرفاه.

ايها المؤتمرون،

انطلاقا" من هذه المعطيات، لا أغالي اذا قلت: ان دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية نابع من هذه المسؤولية الرامية الى التوازن بين التنمية والحماية الاجتماعية.

لقد أكدنا في مناسبات عديدة، ان الأمان الاجتماعي لا ينتظم اذا تم على حساب النمو الاقتصادي، وان النمو المستدام لا يسلم اذا لا يراعي الأمان الاجتماعي.

هذه هي إحدى الثوابت التيالتزامها المجلس الاقتصادي الاجتماعي اللبناني منذ تأسيسه في العام 2000

هذا المجلس الذي ورد في صميم نظامه ومهمته ان يكون ملتقى حوار بين الدولة والهيئات الاقتصادية والمجتمع الأهلي

والمراد من هذا الحوار هو الانتهاء إلى صوغ معالجات وحلول، والى بلورة مقترحات هي في النتيجة ثمرة توافق الجميع فيلتزمها الجميع ، وبهذا يصبح مشروع الدولة للنهوض هو مشروع المجتمع كله من اجل النهوض الشامل.

هكذا نتجه الى تحقيق التكامل بين الديمقراطية والتنمية وذلك من خلال التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي بكل مكوناته من نقابات وجمعيات واتحادات .

من هنا أرى انه بات حاجةوضرورة :

1) السعي الى تعميم المجالس الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.

2) السعي الى توطيد التعاون بين منظمة العمل العربية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية.

3) التمني على جامعة الدول العربية ان يضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ممثلين عن المجالس الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وذلك بهدف تعزيز الديمقراطية والتنمية في عالمنا العربي .

في هذا الإطار، ونظرا" لأهمية الموضوع، اقترحإنشاء اتحاد للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية من اجل الإسهام في تطوير سبل التعاون مع المنظمة العربية للعمل ومع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الدولي الذي يضم ألانأكثر من سبعين مجلس في مختلف دول العالم.

أيهاالأعزاء

من أهمية هذا المنتدى انه يأتي وبعض بلدان منطقتنا تشهد توترات أمنية، ونرى في العالم اقتصادا" مثقلا" بالتحديات.

لهذه الأسباب نحن هنا. لأجلالأجيال الطالعة نحن هنا.

نحن علينا ان نبني. ان نبني دوما" باعتماد العلم والتبصر في المستقبل.

ان التوازن بين الحماية الاجتماعية والتنمية يسهم بالتأكيدفي اقتلاع العنف، ويساعد على ترسيخ قيم الديمقراطية والتالف والتقدم.

أهنئ المملكة العربية السعوديةالشقيقة على استضافتها هذا المنتدى ورعايته.وانأعلى ثقة ان مؤتمركم سيفتح من هنا، من الرياض ، أفاقا" لتوطيد التعاونوالتضامن سبيلا" لتحقيق الاستقرار والازدهار.

وفقكم الله في تحقيق أهدافكم

وشكرا"